القرقاوي: سنعمل على إطلاق مبادرات معرفية طوال العام بالتعاون مع المؤسسات الدولية

المنتدى الاقتصادي العالمي يطلق تقرير «التكنولوجيا ومستقبل الحكومات» بالشراكة مع القمة الحكومية

بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عبر منصة القمة الحكومية تقرير «التكنولوجيا ومستقبل الحكومات»، وذلك في توجه يهدف إلى تقديم حلول عملية تمكن الحكومات من تحقيق أفضل النتائج عبر اعتماد منظومة متكاملة من العمليات التطويرية والتي من شأنها الإسهام في تعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة وأفراد المجتمع والاستفادة من التقنيات الحديثة والتركيز على الابتكار في تقديم الخدمات.

وفي معرض تعليقه على إطلاق التقرير، أكد محمد عبد الله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء الإماراتي أن هذا التقرير،الذي يعد بمثابة ثمرة عملية وفعلية للتعاون البناء بين القمة الحكومية والمنتدى الاقتصادي العالمي، يتوافق في محتواه مع التوجهات الرئيسية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدةوقيادتها الرشيدة التي تضع الريادة في تقديم الخدمات الحكومية على رأس أولوياتها.

وأضاف معاليه: «لقد نجحت القمة الحكومية عبر إطلاق هذا التقرير وغيره من المبادرات المهمة في التحول إلى منصة عالمية دائمة لتبادل الأفكار والآراء الإبداعية للانتقال إلى الجيل الجديد من الخدمات الذي يلبي متطلبات المتعاملين ويحقق طموحاتهم بل يتجاوز ذلك إلى إسعادهم».

وقال القرقاوي أيضاًبأن شراكة القمة الحكومية مع المنتدى الاقتصادي العالمي تعبر عن رؤية مشتركة تؤمن بأن خدمة الإنسان وتطوير بيئته وتحسين مستقبله هي أهم مفاتيح الاستقرار والرخاء وأحد مكونات البناء الحضاري لأي مجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي «التكنولوجيا ومستقبل الحكومات» يهدف إلى تقديم حلول عملية تدعم الحكومات على تحقيق أفضل النتائج عبر اعتماد منظومة متكاملة من العمليات التطويرية التي من شأنها الإسهام في تعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومات والمجتمع والاستفادة من التقنيات الحديثة في خدمة المتعاملين والتركيز على الابتكار في تقديم الخدمات.

ويقدم التقرير بما يحتويه من معلومات غنية مقاربة متميزة تهدف إلى دعم حكومات العالم في تعزيز قدراتها الاستراتيجية ونظرتها المستقبلية الشمولية لأساليب أداء العمل الحكومي، كما يؤكد من ناحية أخرى، أن مكونات الحكومات الناجحة أصبحت تتغير في العصر الرقمي وتطور المعلومات التي تميز عصرنا الحالي وتسهم في توفير فرص النمو في دول العالم.

ويقدم التقرير حلولاً عملية لقادة القطاع الحكومي لتقديم الخدمات التي تتناسب مع متطلبات المتعاملين في القرن الحادي والعشرين والتي تبرز في محاور متعددة ومتداخلة فيما بينها وتتنوع بين توفير خدمات أفضل للسكان وإدارة المسائل المعقدة التي تشكل تحدياً لعمليات التطور.

ويحتوي التقرير بمضمونه دعوة عملية لتوحيد الجهود والأفكار البناءة من جميع دول العالم للعمل كمنظومة واحدة لتطوير الأداء بالحكوماتي في جميع المجالات وتعزيز الثقة بين الحكومات وأفراد المجتمع وبما يصب بدوره في خدمة المجتمع الإنساني بأسره.

باقة الأدوات الذكية

وتأتي في مقدمة باقة الأدوات الذكية التي يقدمها تقرير مجلس المنتدى الاقتصادي العالمي أهمية مشاركة الرؤى ووجهات النظر حول قدرة التكنولوجيا على تعزيزالشفافية من خلال البيانات المفتوحة، وتمكين المواطنين من الحصول على خدمات إلكترونية أكثر سرعة ودقة، والاستجابة لمتطلبات المواطنين وخاصة خلال الأزمات.

ويرى التقرير أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بوسعها في حال إدارتها بصورة جيدة، أن تسهم في توطيد الثقة وإعطاء صورة إيجابية للحكومات خلال العقد المقبل في كثير من الجوانب التي تهم المواطنين وخاصة في مسائل القيادة، والابداع في تقديم الخدمات، والابتكار وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجههم وغير ذلك من المسائل التي تمس حياة المواطنين.

ويكشف التقرير عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم نماذج وحالات يمكن لقيادات القطاع الحكومي الاستفادة منها وتطبيقها في عملهم، وتقدم تقييماً للمخاطر ودعم القدرات المؤسسية لإعداد وإدارة خطط تكنولوجيا المعلومات الجديدة، منوها بأن من شأن بناء القيادات في حقبة التكنولوجيا الإسهام في صياغة العلاقة البناءة التي تربط بين الحكومات والمواطنين، ولهذا تحتاج الحكومات إلى إعداد بيئة مناسبة تسهم في التمكين وإطلاق قدرات التكنولوجيا وتسخيرها للتعزيز الثقة.

وتتناول باقة الأدوات الذكية التي يشملها التقرير مسألة «الثقة بالحكومات»، التي تمثل ركنا أساسيا لحكومات المستقبل، كمفهوم يسهم في تحسين قدرة الحكومات على خدمة المواطنين، كما يركز التقرير على أهمية «القيادة المبدعة في الحكومات» وخاصة في ظل التطور الهائل للمعلومات وما يترتب عليه من تغيير نوعي طويل الأمد في أداء حكومات القرن الحادي والعشرين.

جوانب تطوير القيادة في القطاعين الحكومي والخاص

وبين التقرير أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضم ثلاثة جوانب أساسية مهمة لتطوير القيادة في القطاعين الحكومي والخاص وهي تكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة والتقنيات سريعة الانتشار، ودورها الفعال في تمكين المواطنين من المشاركة في ابتكار خدمات جديدة، وضمان الظروف اللازمة لتطبيق هذه التحسينات بنجاح.

كما يؤكد التقرير على دور التكنولوجيا في الربط مع استراتيجية وخطط الحكومات الرقمية الشاملة، والتشجيع على تبني النماذج الجديدة لتقديم الخدمات، والاستثمار في الموارد البشرية والتقنية على حد سواء، والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص وضمان موثوقية النماذج الجديدة لتقديم الخدمة، حيث يتعين على الحكومات أن تسعى جاهدة للحفاظ على مستوى الجودة، لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والاعتماد على الخدمات الأساسية في جميع الظروف.

ويؤكد التقرير على أهمية التركيز على جهوزية الحكومات للتفاعل الذكي، وإدماج مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في طريقة عملها، والتي تدعم على رفع مستويات الثقة، ويرى أن إتاحة المعلومات بالشكل الصحيح ليطلع عليها الجمهور، من شأنها تعزيز الشفافية والثقة في المنظومة الحكومية، كما يبين أن الحكومات والمؤسسات بحاجة إلى ضمان إتاحة الوصول إلى البيانات التي تنشرها وقابليتها للتعديل والتداول.

كما يدعو التقرير القطاعين الحكومي الخاص للتعاون والعمل معاً لتحقيق المنفعة المتبادلة والارتقاء بخدمات المتعاملين، إذ يتعين على صناع القرار في القطاعين تبادل المعلومات والأفكار ومناقشة الشروط التي يمكن تطبيقها لتوفير مثل هذه البيانات لبعضهم البعض، والتفاعل مع الجمهور للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم وفهم تطلعاتهم.

ويناقش التقرير الدور الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تلعبه في الأزمات المتفاقمة والطوارئ ومعالجتها ومؤازرة المدنيين المتضررين بالأزمات وفق أحدث وسائل الاتصالات والتطبيقات التقنية المتطورة، حيث بوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم في تحسين خدمات وإمدادات والمعلومات الصحية والتعليمية، كما يمكن استخدام الطائرات بدون طيار لأغراض إنسانية بهدف تأمين المعلومات المدنية والوصول إلى المحتاجين للخدمات بالإضافة إلى تأمين الخدمات الإغاثية للمحتاجين.

كما يسلط التقرير الضوء على الابتكار في العمل الحكومي، مشيرا إلى أن القدرة على إدراك وتقييم التحديات والاستجابة لها بمرونة، تتسم بأهمية حيوية لتمكين الحكومات من مواصلة عمليات التنمية. ويؤكد على أهمية الابتكار والإبداع في عمل القطاع الحكومي لخدمة متعامليه وتحقيق رسالته بنجاح، حاثاً الحكومات على أن تلعب دوراً بارزاً للمساهمة في تحسين القدرات التنافسية للبلاد عبر ضمان توفر الظروف الجيدة للازدهار الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الاقتصاد المتطور القائم على المعرفة.

القمة الحكومية وحكومات المستقبل

برزت حكومات المستقبل والاعتماد على التكنولوجيا في تحقيق سعادة المتعاملين كمحاور أساسية في الدورة الثانية من القمة الحكومية التي أطلقت تحت شعار «الريادة في الخدمات الحكومية»، وجمعت خبراء من الكثير من دول العالم في جلسة عمل خاصة لمناقشة الأشكال الخاصة بحكومة المستقبل وآليات الوصول إليها، كما أنها بحثت في محاور متفصلة السيناريوهات الخاصة بالعام 2050 والدور المهم لقطاع التكنولوجيا باعتباره أحد أهم عوامل تطور قطاع تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وأهمية ابتكار الحكومات لطرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا للرقي بمستوى الخدمات.

وشهدت القمة الحكومية كذلك اطلاق عدد من التقارير العالمية المهمة التي تسهم في تطوير والإرتقاء بالأداء الحكومي، ومنها تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، والذي حمل عنوان «مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة»، ويقدم أداة دقيقة لقياس مستوى التقدم الإلكتروني «الذكي» والتطوير في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور.

كما شهدت الدورة الثانية للقمة اجتماعات واطلاق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» الذي يؤكد على أهمية توافر البيانات ومدى تأثيرها على الابتكار الحكومي، كما شكلت القمة الحكومية منصة للإعلان عن التفاصيل الخاصة بتقرير شركة الاستشارات الرائدة عالميا «إكستنشر» والذي يظهر الأداء الرقمي للحكومات ومدى التطور الذي تحرزه في تطبيق أرقى معايير الابتكار والتركيز على سعادة المواطنين والمتعاملين.

محمد عبد الله القرقاوي

شراكة القمة الحكومية مع المنتدى تعبر عن رؤية مشتركة تؤمن بأن خدمة الإنسان وتطوير بيئته وتحسين مستقبله هي أهم مفاتيح الاستقرار والرخاء

خلاف حول تسوية ملف الغاز يشعل مفاوضات روسيا وأوكرانيا

انتهت 8 ساعات من المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا والمفوضية الأوروبية في وقت مبكر بدون اتفاق لتسوية خلاف بشأن أسعار الغاز، وهو ما يزيد خطر تعطل الإمدادات.

وهددت روسيا بقطع إمدادات الغاز إلى أوكرانيا ، وهو ما ينطوي على تقويض محتمل للإمدادات إلى الاتحاد الأوروبي بسبب امتناع أوكرانيا عن دفع فاتورتها للغاز.

وقال وزير الطاقة الأوكراني يوري بروران إن المحادثات التي تجرى بوساطة المفوضية الأوروبية في بروكسل تعثرت بسبب اقتراح روسي لآلية للأسعار من شأنها أن تربط أسعارا أدنى برسم للتصدير. وأضاف قائلا للصحافيين «مما يؤسف له أن الموقف الروسي فيما يتعلق بآلية الأسعار تغير».

وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إنه اقترح «خطة بناءة جدا نعتقد أن جميع المعنيين يمكنهم بل ينبغي لهم أن يقبلوها». وأضاف أن الخطة تتناول كيفية تقديم المدفوعات المستحقة عن شهري نوفمبر وديسمبر من العام الماضي بحلول العاشر من يونيو، وأيضا دفع قدر معين من المبالغ المستحقة عن شهري أبريل ومايو.

الى ذلك، قال متحدث باسم جازبروم أكبر منتج روسي للغاز الطبيعي إن إمدادات الغاز المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي مستقرة وإنه لا معلومات لديه عن قطع محتمل.

وقال مصدر في جازبروم إن روسيا تمد أوكرانيا بكميات الغاز المعتادة.

تنظيمات السوق تحمي دبي من حدوث فقاعة عقارية

عقارات دبي «لا مأمن من الفقاعة»

يعكف كبار مسؤولي دائرة دبي لإدارة الأملاك والعقارات منذ أيام، لبحث تفاصيل التقارير التي توالت من قبل البنك الدولي حول المخاوف من حدوث فقاعة عقارية في سوق دبي العقاري عقب تعافيه من أزمة 2008 التي ضربت إمارة دبي.

وقال مصدر مطلع بالدائرة إن الإدارة العليا اطلعت منذ أيام على تقارير البنك الدولي، ويجري البحث عن التفاصيل التي استندت إليها وبنت حولها المخاوف والتحذيرات الصادرة.

وأضاف المصدر «لا نعرف على أي أسس استند البنك الدولي وهو يطلق مثل تلك التحذيرات المتكررة»، مؤكدا أن بيانا تفصيليا سيصدر خلال اليومين المقبلين لتوضيح البيانات التي استند إليها ملف البنك المكون من 23 صفحة.

وعلى الرغم من صدور ثلاثة تقارير متفرقة للبنك الدولي هذا العام حول التحذيرات والتوصيات بضرورة وضع الاحتياطات المشددة، فإن الجهات المعنية في السوق العقاري لم تصدر تعقيبا أو توضيحا لتلك التكهنات والتحذيرات الدولية.

يشار إلى أن سوق العقار بدبي يشهد نموا وانتعاشا حسب تصريحات سابقة من مسؤول إماراتي منذ أواخر 2011، في حين كشف وقتها عن ضخ ما يزيد على سبعة مليارات لمستثمرين سعوديين دخلوا سوق عقارات دبي مطلع 2012.

وأطلقت حكومة دبي في مطلع العام الجاري حزمة ضوابط وقوانين تعد أول تنظيم عقاري خليجي، تسعى من خلالها إلى ضبط سوق العقارات، بعد تقارير دولية صدرت أواخر العام الماضي، تحذر من «فقاعة عقارية» جديدة في دبي.

وقال مسؤول إماراتي في حينها، إن حزمة التنظيمات الجديدة التي طبقتها حكومة دبي، ودائرة الأراضي والأملاك، ومصرف الإمارات المركزي، كفيلة بتقليص مخاوف عودة سقوط السوق العقارية، أو دخول شركات وهمية.

فاتورة بالمليارات ستدفعها قطر لو فقدت كأس العالم

رصدت قطر نحو 200 مليار دولار خلال عشر سنوات لمشاريع إنشائية متعددة، من بينها 140 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية على مدار السنوات الخمس المقبلة للتحضير لاستضافة كأس العالم 2022.

وتشمل التحضيرات، 34 مليار دولار لإنشاء السكك الحديدية والمترو، و28 مليارا على الطرق والجسور، و7 مليارات لتطوير الميناء، و17 مليارا على مطار حمد الدولي الذي بدأ تشغيله هذا العام، إلى جانب نحو 4 مليارات دولار على الملاعب.

لكن الصورة تبدو معقدة بعد أن حذت ثلاث شركات من أكبر رعاة كأس العالم الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» على التحقيق في مزاعم فساد بشأن فوز قطر باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 2022.

وقدمت كل من سوني، وأديداس وفيزا، التي تشكل نصف الرعاة الرئيسيين لكرة القدم، طلباً بالكشف عن حقائق وملابسات كيفية الفوز بالاستضافة، التي أعدت لها قطر جملة مشاريع ضخمة بمئات المليارات.

مونديال 2022 .. صداع في رأس قطر

وقامت قطر بتخفيض عدد الملاعب المقرر إنشاؤها من 12 إلى 8 ملاعب، ومن المتوقع أن تبدأ قطر ببناء 5 من هذه الملاعب خلال العام الجاري.

ورصدت قطر ميزانيات تقدر بنحو 50 مليار دولار على الفنادق والمرافق الترفيهية والبنية التحتية المتعلقة بالسياحة، بهدف مضاعفة عدد الغرف الفندقية بأكثر من 6 مرات إلى 95 ألف غرفة فندقية بحلول 2022، وذلك لتلبية الأعداد المتزايدة من السياح، المتوقع أن تنمو بنحو 16 في المئة سنوياً، لتصل إلى 3.7 ملايين سائح بحلول 2022.

تمويل البنوك

وفيما يتعلق بتمويل هذه المشاريع من المنتظر أن تموّل المصارف نحو 100 مليار دولار من قيمتها، بحسب تقرير economist intelligence unit الذي يشير أيضا إلى أن الحكومة قد تلجأ لموارد جهاز قطر للاستثمار لتلبية أي حاجات تمويلية إضافية، كما أن كثيراً من هذه المشاريع تدخل ضمن رؤية قطر 2030.

وقد أسهم الفوز باستضافة كأس العالم بتسريع العمل في بعض منها، بالتالي يرى كثير من الخبراء أنه في حال تم سحب الاستضافة من قطر، أكثر ما سيتأثر هو سمعتها ثم اقتصادها.

وعلى الرغم من أن إلغاء بعض المشاريع لاسيما تلك المتعلقة بالملاعب والفنادق والمرافق السياحية، فإن التخفيف من سرعة تنفيذ البعض الآخر منها تسبب في بعض الآثار السلبية، التي من شأنها أن تؤثر على نمو الناتج المحلي غير النفطي نتيجة خسارة قطر للزيادة في أعداد السياح المتوقعة.

لكن الخبراء يشيرون إلى أن سحب كأس العالم من قطر سيكون إيجابيا لميزانية الدولة وعلى اقتصادها من جانب التخفيف من مخاطر التضخم.

كما واجهت قطر انتقادات أخرى تتعلق بحقوق العمال وما يواجهونه من صعوبات في بيئة العمل ما قد يمثل ورقة ضغط بجانب ملف الرشاوى.